

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844  
Website: [www.au.int](http://www.au.int)

---

مؤتمر الاتحاد  
الدورة العادية الثالثة والثلاثون  
أديس أبابا، إثيوبيا، 9-10 فبراير 2020

ASSEMBLY/AU/2 (XXXIII)

الأصل: إنجليزي

وضع الاتحاد الأفريقي  
(يناير 2020)

## وضع الاتحاد الأفريقي

(يناير 2020)

أولاً. نظرة عامة

1. تأتي مناقشة وضع الاتحاد الأفريقي فيما بين الدول الأعضاء في الوقت المناسب بشكل خاص، بالنظر إلى التحديات والفرص الناشئة التي تواجه أفريقيا وتأثيرها المباشر على مستقبل سكان القارة، وكذلك دورها على الساحة العالمية. ومن هنا كانت الحاجة إلى التفكير الاستراتيجي لتحديد الأولويات التي تمكن أفريقيا من المشاركة الفعالة في هذه الديناميات والقيام بدورها الصحيح على الساحة الدولية.

2. قطعت أفريقيا خطوات كبيرة على مستوى العديد من الجبهات، بما في ذلك الاقتصاد والحكم والسلام والأمن، لكنها ما زالت تواجه تحديات رئيسية. تسلط هذه المذكرة الضوء على وضع الاتحاد في العديد من المجالات الرئيسية، والتقدم المحرز في الماضي القريب، خاصة في عام 2019 الذي انقضى، بهدف فتح النقاش حول كيفية التقدم في المرحلة المقبلة. تتطلب بعض الأولويات بحكم طبيعتها دراسة عاجلة ومناقشة تفاعلية بين رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين.

### ثانياً. التجارة الأفريقية البينية

3. كان عام 2019 رائعا من حيث التقدم المحرز في الاستفادة من بيئة سياسات مواتية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية. تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية لديها القدرة على تعزيز التجارة الأفريقية البينية بأكثر من 50 في المائة عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، وربما مضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير التعريفية أيضا. يبلغ مستوى التجارة الأفريقية البينية حالياً 15 بالمائة.

4. بعد توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في مارس 2018، في كيجالي، دخلت حيز التنفيذ في مايو 2019، بعد 30 يوماً من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين. وحتى

يناير 2020 ، كانت 54 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي قد وقعت على الاتفاقية من بينها ثمانية وعشرون (28) دولة أودعت وثائق التصديق لدى المفوضية<sup>1</sup>.

5. أكد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الاتحاد الأفريقي، أن "بدء دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ يمثل علامة فارقة على طريق التكامل الاقتصادي للقارة. ويؤسس لأكبر منطقة تجارة حرة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. كما أنه يمهد الطريق لتكامل القارة في الاقتصاد العالمي ". ولا تزال هناك حاجة لجهود كبيرة من أجل تحقيق هذه السوق الواحدة التي تضم 1.2 مليار شخص و 2.5 تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال يتعين على الاتحاد (1) إصدار الجدول النهائي لامتيازات التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ المعلقة، بحلول فبراير 2020 ؛ (2) إزالة التعريفات الحالية بحلول 1 يوليو 2020 ؛ (3) تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية في موعد لا يتجاوز 31 مارس 2020 ؛ (4) اختتام مفاوضات المرحلة الثانية بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية بحلول ديسمبر 2020.

6. للمضي قدماً ، يجب معالجة التساؤلات المهمة. لن تزيد التجارة الأفريقية البينية إلا إذا كان القطاع الخاص منخرطاً بالكامل في التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية . ويجب أن تكون الشركات على دراية بأداء اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية . وفي عام 2019 ، تم إطلاق تطبيق للهاتف المحمول بهدف توفير معلومات محدثة حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لعامة الناس. أيضاً ، أقيم أول معرض تجاري أفريقي داخلي في القاهرة، مصر ، في ديسمبر 2018 ، والذي جمع المئات من الشركات الأفريقية ، وأتاح الفرصة لإقامة صفقات تجارية بقيمة تزيد على 40 مليار دولار أمريكي في 55 دولة.

7. يمثل تمويل التجارة أولوية مهمة في المستقبل ، حيث تجعل طرق الدفع وعدم وجود عملة أفريقية مشتركة، التجارة عبر الحدود أكثر تعقيداً، مما يستلزم مشاركة مؤسسات مالية قوية. علاوة على ذلك، فإن تسهيل التجارة يكتسي أهمية قصوى. وقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2019 بصياغة استراتيجية لتسهيل التجارة والدعم الجمركي، والتي يجب فحصها عن

1 بوركينافاسو ، تشاد ، جمهورية الكونغو ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، مصر ، إيسواتيني ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، كينيا ، مالي ، موريتانيا ، موريشوس ، ناميبيا ، النيجر ، رواندا ، الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، ساو تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، جنوب أفريقيا ، توجو ، أوغندا وزيمبابوي.

كثب في ضوء الواقع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لضمان استجابتها لاحتياجاتها وكذلك لمتطلبات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية . تعد القدرة على أرض الواقع ضرورية للإجراءات والسلطات الجمركية ، من حيث المعلومات والمعدات والتدريب.

### ثالثا . التكامل الإقليمي

8. تم التوصل إلى معالم هامة على طريق التكامل الأفريقي.

#### 1. أفريقيا أكثر ترابطا من خلال البنية التحتية

9. شهد التواصل الأفريقي تقدماً ملموساً منذ أن أطلق برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا خطة العمل ذات الأولوية في يناير 2012. ويمكن تلخيص آثار المرحلة الأولى لخطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، على النحو التالي:

- 1) تم بناء قدرة إجمالية تبلغ حوالي 16٠066 كم من الطرق السريعة في جميع أنحاء القارة ؛
- 2) تم بناء قدرة إجمالية قدرها 4077 كم من السكك الحديدية من خلال مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ؛
- 3) في قطاع الطاقة، تمت إضافة سعة خطوط نقل إجمالية تبلغ حوالي 3506 كيلومترا ؛
- 4) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، يتربط 17 بلداً بكابلات الألياف البصرية الإقليمية.

10. مع نهاية خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (1) في عام 2020 ، تقوم المفوضية حالياً بمراجعة التقدم المحرز في إطار المرحلة السابقة، وستشرع في تطوير مجموعة جديدة من المشاريع التي تتطلب إجراءات ذات أولوية في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. خلال هذا الحدث البارز، من المهم أن نذكر أن احتياجات البنية التحتية الأفريقية مازالت بعيدة المنال. فقد قدر البنك الأفريقي للتنمية أن احتياجات البنية التحتية لأفريقيا تتراوح بين 130 و170 مليار دولار أمريكي في السنة ، مما يعني أن أفريقيا تعاني من فجوة في تمويل البنية التحتية من 68 مليار دولار إلى 108 مليار دولار في السنة. ولسد هذه الفجوة ، دخلت المفوضية في شراكة مع المؤسسات المالية والشركاء الاستراتيجيين لتعبئة موارد إضافية.

11. مع ذلك ، من المهم أن يضاعف الاتحاد جهوده، لأنه بدون التواصل المادي، لن تحقق جهود التكامل الإقليمي والاقتصادي الأخرى أداءها الأمثل.

12. يجب مراجعة السياسات التي تحكم الاستثمار في البنية التحتية بهدف جعل القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين. وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يستثمر أكثر في إعداد المشاريع بهدف تقليل المخاطر المالية للمستثمرين وتمكينهم من تعبئة رأس المال اللازم.

13. تشكل الترتيبات التي أعيد تنشيطها من أجل تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، بما في ذلك اجتماع التنسيق نصف السنوي ، أداة مفيدة لدعم التكامل القاري القائم على التقسيم السليم والفعال للعمل والمزايا النسبية.

## 2. حدود أفريقيا أكثر انفتاحا لحرية تنقل الأشخاص

14. إن الحاجة إلى بناء أفريقيا تتحول فيها الحدود بين الدول إلى بوابات للاتصال والتنقل ، كانت دائماً طموح للقادة الأفريقيين، كما جاء في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ومؤخراً في البروتوكول الملحق بالمعاهدة حول حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار. واعتباراً من 1 نوفمبر 2019 ، تم التوقيع على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص من قبل 33 دولة عضواً، وأودعت أربع دول وثائق تصديقها. يطلب 15 تصديقاً لدخول المعاهدة حيز التنفيذ.

15. في الوقت نفسه ، أحرزت أفريقيا تقدماً فيما يتعلق بحرية التنقل . يوضح دليل تأشيرات الدخول لعام 2019 أن المواطنين الأفريقيين قد سهلوا الوصول إلى نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقد بدأت خمس دول أخرى في تقديم التأشيرة إلكترونياً في عام 2019 ، مما يجعل العدد الإجمالي للدول التي تقدم هذه الخدمة يبلغ 21 من أصل 55 دولة.

16. يمكن أن تعزز حرية التنقل الفوائد المرغوبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، وكذلك حركة رأس المال والاستثمار عبر الحدود. ويمكن الحصول على حلول مبتكرة للتنقل عبر الحدود من خلال تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الوسائل والسبل الكفيلة

بمعالجة وتخفيف التحديات والمخاطر الفنية والأمنية المرتبطة أحياناً بالجهود المبذولة لتعزيز حرية التنقل.

#### رابعاً. السلم والأمن والحكم

17. كان عام 2019 لحظة حاسمة بالنسبة للقارة والاتحاد الأفريقي. لقد تميز بالعديد من الأحداث التي تشير إلى وضع الاتحاد والتحديات التي تواجهه في مجالات السلم والأمن وعلاقتها بالتنمية.

18. شهد عام 2019 توقيع اتفاقية الانتقال من قبل أصحاب المصلحة السودانيين ، واتفاق سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتمت المحافظة على اتفاق السلام الذي تم تنشيطه من الانهيار المحتمل في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه واصلت إثيوبيا وإريتريا تعزيز اتفاق السلام التاريخي بينهما. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية التي دعمها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة.

19. في الوقت نفسه، لا تزال القارة تواجه تهديدات معقدة ، لا سيما مع انتشار الإرهاب عبر الحدود والاتجار غير المشروع والعنف بين المجتمعات المحلية والجريمة العابرة للحدود الوطنية ، مما زاد من التحديات الأمنية التي تواجه بعض المناطق مثل ليبيا ومنطقة الساحل ، وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي ، وخاصة الصعوبات التي تواجه البلدان المتضررة في إيجاد حلول دائمة من خلال جهودها الخاصة والمساعدة الخارجية. وتكتسب هذه التهديدات أبعاداً جديدة مع الاتجاه المتزايد للتدخل الخارجي السلبي والمحاولات الكبيرة لإضعاف القدرة الأفريقية على وضع وتنفيذ الحلول.

20. في ضوء ذلك، اختار الاتحاد الأفريقي "إسكات البنادق" لموضوعه في عام 2020. وتحتاج أفريقيا إلى استراتيجية مشتركة أكثر قوة تعكس مصالحها وقدراتها ، مع مراعاة ما يلي:

- يحتاج الاتحاد إلى تقييم علاقاته مع المجتمع الدولي، والمناقشة بعبارات محددة كيفية ضمان أن تتحدث أفريقيا بصوت واحد في الساحة العالمية ، وأن تستعيد التحكم في شؤونها ، وتخفف من التأثير الخارجي غير الضروري ، مع الاستفادة النسبية من الشركاء في دعم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

- ينبغي للاتحاد أن يحشد البلدان التي تتمتع بميزة نسبية وقدرة على المساهمة عينيا أو ماديا ، لمساعدة البلدان المتضررة في مكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات. وتشمل بعض الجهود البارزة في عام 2019 مبادرة مصر لاستضافة وتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي القاري حول إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.
- تحتاج أفريقيا إلى تمويل يمكن التنبؤ به لبرامجها وعملياتها للسلام. إن تشغيل صندوق السلام أمر يستحق الثناء ، لكن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد داخل القارة ، مع الشركاء ، وبالشراكة مع الأمم المتحدة بشأن عمليات دعم السلام التي تفوقها الأمم المتحدة في أفريقيا أمر أساسي.
- يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة مساعيه النشطة لتطوير وتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية ، بما في ذلك من خلال بذل المزيد من الجهود المتعلقة بالوقاية والإنذار المبكر ، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات والتشغيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة.
- إن الحكم الرشيد أمر أساسي للاستقرار، والجهود المبذولة لتنسيق منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحكم الأفريقي ضرورية.
- الإدارة السليمة للهجرة الآمنة والمنظمة ضرورية أيضا لتحقيق الاستقرار والتقدم. وقد حقق الاتحاد معالم بارزة جديدة بالثناء ، من خلال، من بين جملة أمور، تحديث إطار السياسة الأفريقية للهجرة لجعلها عملية قائمة علي العمل وأكثر ملاءمة للواقع السائد اليوم . كما قام ببناء مؤسسات قارية لدعم الحوكمة الفعالة للهجرة. ومن الضروري تعزيز القدرات لإدارة الهجرة على المستويات القارية والإقليمية والوطنية ، والاستثمار في فتح قنوات للتنقل القانوني.

### خامسا . الإصلاحات الهيكلية للاتحاد الأفريقي

21. حقق الاتحاد الأفريقي في عام 2019 خطوات كبيرة في خطط الإصلاح المؤسسي على عدد من الجبهات بما في ذلك:

## (1) التوزيع الفعال للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

في إطار إقرار توزيع أكثر فعالية للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، يتم إعداد بروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية جنباً إلى جنب مع قواعد الإجراءات لاجتماع التنسيق نصف السنوي.

## (2) تمويل الاتحاد:

لقد تم إحراز تقدم في تفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي ، الذي أصبح لديه الآن مجلس أمناء فعال، مع تمثيل متوازن من جميع الأقاليم. يشرف مجلس الأمناء على إنشاء الهياكل المتبقية في عام 2020. ومنذ عام 2017 ، ساهمت خمسون دولة عضواً بمبلغ 141 مليون دولار أمريكي في صندوق السلام. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المسافة التي ينبغي اجتيازها لتحقيق أهداف الاستقلال المالي التي حددها المؤتمر في عامي 2015 و 2016.

## (3) إعادة هيكلة المفوضية وبعض الوكالات الرئيسية للاتحاد:

بعد مداوالات موسعة من قبل الدول الأعضاء ، تمت التوصية باقتراح هيكل جديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي لاعتماده خلال المؤتمر . بالإضافة إلى ذلك، في عام 2019 ، تمت الموافقة على مقترحات هياكل الوكالات الرئيسية، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد وغيرها. وسوف تقوم المفوضية باستكمال خطتها الانتقالية واستراتيجية التمويل المرتبطة بها للهيكل الجديد خلال الأشهر القليلة المقبلة، وستتساور مع جميع أصحاب المصلحة قبل تقديم هذين العنصرين إلى المجلس التنفيذي لاعتمادهما في دورته العادية القادمة في يوليو 2020. وتمشيا مع أهداف الإصلاح ، فإن الهيكل الجديد ، إلى جانب العمليات الأساسية للاتحاد الأفريقي ، سيستمر تمويلهما تمويلاً أفريقياً علي نحو متزايد.

## (4) تعزيز نظام التوظيف بالاتحاد الأفريقي:

مقترنا ب:

الهيكل الجديد للمفوضية، طلبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تعزيز نظام التوظيف قبل البدء في شغل المناصب الجديدة. ففي نوفمبر 2018 ، شكل المجلس التنفيذي مجموعة



مستقلة من عشرة خبراء لمراجعة وتحسين نظام التوظيف بالاتحاد الأفريقي. وقد بحثت لجنة الممثلين الدائمين مقترح فريق الخبراء لتعزيز نظام التوظيف في يناير 2020. ومن خلال هذه العملية الجديدة ، يتطلع الاتحاد إلى نظام توظيف أكثر فعالية وكفاءة لجذب أفضل المواهب الأفريقية.

*(5) اختيار القيادة العليا:*

قرر مؤتمر الاتحاد في نوفمبر 2018 إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاختيار القيادة العليا المقبلة للمفوضية. وحتى الآن ، تم تعيين أربعة من بين خمسة أعضاء في هذا الفريق. وقد اجتمع الفريق يومي 3 و4 فبراير للاتفاق على خارطة الطريق الخاصة بهم لإنجاز ولايتهم.

**سادسا . طريق المضي قدما**

**22.** ستكون المناقشات حول وضع الاتحاد الأفريقي مرة أخرى مناسبة فريدة لجلب الدول الأعضاء إلى التفاعل بشأن التحديات والفرص الإنمائية الرئيسية في القارة. تهدف القضايا المذكورة أعلاه ، رغم أنها غير شاملة، إلى إثارة نقاش حول ما ينبغي إدراجه كأولويات في العام المقبل ، بناءً على التقدم المحرز في التنفيذ والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

**23.** سيدمج الاجتماع وجهات نظر الدول الأعضاء في مجموعة من التوصيات الشاملة من أجل العمل السياسي على جميع المستويات.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Assembly Collection

---

2020-02-10

# State of the African Union (January 2020)

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/8961>

*Downloaded from African Union Common Repository*